Biannual Research Journal
AL-IDAH
Published by
SHAYKH ZAYED ISLAMIC CENTRE
UNIVERSITY OF PESHAWAR
PESHAWAR PAKISTAN
ISSN (Print) : 2075-0307
ISSN (Online) : 2664-3375
OPEN ACCESS
الإيضاح
www.al-idah.pk
VOL:41 ISSUE:1
Jan - June 2023

السر البلاغي في خروج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر في الحروف الجارة

(دراسة نظرية تطبيقية)

The Discrete and Irregular Rhetorical Effects Of Huruf Jarrah (Prepositions): A Case Study

Issue: *http://www.al-idah.pk/index.php/al-idah/issue/view/38*

URL: *http://www.al-idah.pk/index.php/al-idah/article/view/782*

Article DOI: *https://doi.org/10.37556/al-idah.041.01.0782*

Author (s): Habib Ullah Khan

Assistant Professor, Department of Arabic Literature, Faculty of Arabic Language, International Islamic University Islamabad Email: habibullahiiui@gmail.com

Bakht Zubair

Lecturer, Department of Arabic Islamia college University Peshawar, Email: bzfarooqi@gmail.com

Syed Abdul Salam Bacha

Lecturer, Department of Arabic Islamia college University Peshawar, Email: syedsalam20@gmail.com

Citation: *Khan, H.U., Bakht Zubair and Syed Abdul Salam Bacha 2023. The Discrete And Irregular Rhetorical Effects Of Huruf Jarrah (Prepositions) : A Case Study. Al-Idah . 41, - 1 (Jan. 2023), 27 - 43.*

Received on: **05 – Oct - 2022**

Accepted on: **19 – Dec - 2022**

Published on: **15 – Jan - 2023**

Publisher:

Shaykh Zayed Islamic Centre, University of Peshawar, Al-Idah – Vol: 41 Issue: 1 / Jan – June 2023/ P. 27 - 43.

Abstract:
Verbs in Arabic Language are preceded with specific prepositions: each preposition is called sila for the verb it precedes to. A difference of opinion exists among exegetists and Quran scholars about these prepositions followed by a non-dedicated verb which are used at variance in rhetoric and syntax. Rhetorically, it refers to metaphorical as of majāz, allegory, symbolism and simile whereas syntactically it clears the position of verb and assists in giving the required meaning accordingly. This research aims at a stylistic, rhetoric and syntactic analysis of these preceding prepositions through an empirical study.
Keywords:
Transitivity, Verb, Irregular Occurrence, Preposition, Qur'ān

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده؛ أما بعد:

غير خاف أن لكل حرف من حروف الجر معناه الذي يباين به غيره، وحين تدخل حروف الجر على الفعل لتوصل أثره في الاسم المعدى يكتسب معها الفعل من الدلالات التى تتنوع بتنوع معانى حروف الجر الداخلة عليه، بل حسبك أن تعلم أن حرف الجر يستطيع أن يقلب دلالة الفعل إلى النقيض فيصير للفعل الواحد أكثر من معنى بسبب اختلاف دلالة حرف الجر الذى تعدى به الفعل، وفى هذا الصدد يقول الإمام الراغب الأصفهاني: "فإذا قيل: رغب فيه و إليه يقتضى الحرص عليه قال – تعالى –: "إِنَّا إِلَى رَبِّنَا رَاغِبُونَ" وإذا قيل: رغب عنه اقتضى صرف الرغبة عنه والزهد فيه نحو قوله – تعالى –: "وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ". (١)

أرأيت كيف انقلبت دلالة الفعل إلى النقيض فحين عدي بإلى دل على الحرص عليه و حين عدي بحرف المجاوزة "عن" دل على عدم الرغبة والزهد فيه. وحين نتتبع مواطن ورود الفعل "بعث" في القرآن الكريم نجده قد جاء متعدياً باللام وإلى وعلى وفى ومن فتجدد له من المعانى بتنوع معاني الحروف الجارة الداخلة عليه التى يعين على إبرازها السياق العام و المقام، فحين عدي بمن فى قوله – تعالى –: "ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِ رُسُلًا إِلَى قَوْمِهِمْ فَجَاءُوهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ" (٢) دل على أن ابتداء بعث الرسل إلى أقوامهم كان بعد نوح – عليه السلام –.

يقول العلامة الزمخشرى "من بعده" أي من بعد نوح " رُسُلًا إِلَى قَوْمِهِمْ" يعنى: هودا وصالحاً وإبراهيم وشعيباً".(٣)

ونظير الآية السابقة قوله – تعالى –: "ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ مُوسَى بِآيَاتِنَا إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ" (٤). فمن دلت على ابتداء تتابع بعث الرسل إلى أقوامهم امتناناً من الله عليهم فى عدم تركهم بلا رسول يدعوهم إلى عبادة الله وحده و ينذرهم عذابه الشديد.

وحين عدي الفعل "بعث" بحرف الاستعلاء فى قوله – تعالى –: "فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ أُولَاهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَنَا أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ وَكَانَ وَعْدًا مَفْعُولًا". (٥) دل على الضرر و الهلاك.

وذهب الطاهر بن عاشور إلى القول بالتضمين بقوله "وتعدية "بعثنا" بحرف الاستعلاء لتضمينه معنى التسليط كقوله: "لَيَبْعَثَنَّ عَلَيْهِمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَنْ يَسُومُهُمْ سُوءَ الْعَذَابِ". (٦)

ولا يخفى أن التضمين الذى يقول به الطاهر بن عاشور ما هو إلا محاولة لتصحيح معنى التعدية ونحن في غنى عن الذهاب إليه ما دام حرف الاستعلاء بدلالته قد أوحى بمعنى الضرر والهلاك.

وحين عدي بحرف الاختصاص اللام فى قوله – تعالى –: "إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا". (٧) دلت أن المراد بالبعث خير المرسل إليهم ونفعهم وأن بعثه كان لهم ولأجلهم.

و حين أريد بالبعث الإبلاغ و إنهاء الرسالة إلى المرسل إليهم جاءت "إلى" دالة على تلك كما فى قوله – تعالى –: "ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ مُوسَى وَهَارُونَ إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ بِآيَاتِنَا" (٨)

و حين عدي بحرف الظرفية (فى) في قوله – تعالى –: "هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ". (٩) دل حرف الظرفية على أن المبعوث واحد من أوساطهم معروف لهم وليس مجهولاً لهم نائياً عنهم، وفى ذلك من النعي على عقول من كفروا به والتسجيل عليهم. و التأكيد على جحدهم للحق مع ظهور أدلته لهم، و يقينهم بصدق من أرسل إليهم؛ لأنه يعيش بينهم و يتقلب فيهم. (١٠)

كل هذه المعانى المتباينة للفعل "بعث" إنما كانت له بسبب تنوع حروف الجر الداخلة عليه.

وغير خاف فى أن إدراك مثل هذه الفروق يكون صعباً للغاية حين يتعدى الفعل بحرف من حروف الجر ليس من شأنه أن يتعدى به إما لأنه يتعدى بنفسه، وإما لشيوع تعديته بحرف أخر على ألسنة الفصحاء، أو في البيان القرآنى "فإذا ما خولف المعروف والمشهور من هذه التعدية فإن الأراء حينئذٍ تتباين، والمذاهب تتعدد فى تفسير هذه المخالفة، أكثرها لا يعنى بالوقوف على أسرار المخالفة، واستجلاء أغراض النظم بقدر ما يعنى بإيجاد تبرير لهذا الخروج، والاستشهاد على صحته، مما نطق به العرب، أو نزل به الروح الأمين".(١١)

ومن ثم نجد لعلماء النحو حين يتعدى الفعل بحرف ليس فى أصل الاستعمال أن يتعدى به رأيين: أولهما رأى الكوفيين:

فالكوفيون ومن سار على نهجهم يذهبون إلى القول بتناوب حروف الجر بعضها عن بعض فيقولون مثلاً إن "فى" بمعنى "على" و "على" تكون بمعنى "فى" أو بمعنى "مع" و هكذا.

وثانيهما رأى البصريين:

ذهب البصريون إلى القول بتضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف، وقد أشار المرادى إلى هذين المذهبين بقوله: "مذهب الكوفيين ومن وافقهم أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض، ومذهب البصريين إبقاء الحرف على موضوعه إما بتأويل يقبله اللفظ، أو بتضمين الفعل معنى فعل آخر يتعدى بذلك الحرف، و ما لا يمكن فيه ذلك فهو من وضع أحد الحرفين موضع الآخر على سبيل الشذوذ". (١٢) ولا يخفى أن كلا الرأيين ما هما إلا محاولة من العلماء لبيان المعنى وتصحيح التعدية والوقوف عندهما يعد صرفاً لهمم الدارسين عن البحث فى أعماق النصوص للوقوف على روائع البلاغة في تنوع المعانى التى يكتسبها الفعل بتنوع معانى حروف الجر الداخلة عليه.

ولك أن تقف عند سر الكناية الذى أبان عنه العلامة الزمخشرى في التعبير بالرفث دون الإفضاء وما يماثله من كنايات أكثر عفة عن الجماع، وهو من لطائف الكشاف: "فإن قلت: لم كُني هنا بلفظ الرفث الدال على معنى القبح، بخلاف قوله : "وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ"، "فَلَمَّا تَغَشَّاهَا"، "بَاشِرُوهُنَّ"، "فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ"، "وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ"، "أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ"، "دَخَلْتُمْ بِهِنَّ"، "فَأْتُوا حَرْثَكُمْ"، "مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ". قلت: استهجاناً لما وجد منهم قبل الإباحة، كما سماه اختيانا لأنفسهم". (١٣)

فكيف يعدل عن الكناية بالإفضاء إلى الكناية بالرفث استهجاناً لما وجد منهم قبل الإباحة، ثم يقول بعد ذلك في سر تعدية الرفث بإلى، إنه تضمن معنى الإفضاء ليجمع بين معنيين ترك أحدهما عمداً لاستهجان ما وقع منهم. العلامة الزمخشرى لو لم يكن ملتفتاً إلى ما قاله النحاة من التضمين فى الفعل لجاءنا بالمبهر من القول كعادته فى استجلاء أسرار النص القرآنى.

ويلجأ بعض النحاة والمفسرين حين يكثر تعدية الفعل بحرف ما، وتقل تعديته بحرف آخر إلى القول بأصالة تعديته بذلك الحرف، ونيابته عن الحرف الآخر اعتماداً على كثرة تعديه و شيوعها أو قلة تعديه.

من ذلك ما ذهب إليه ابن هشام فى تعدية فعل المرور تارة بالباء وتارة بعلى عند حديثه عن الباء ومعانيها بقوله: "فإذا استوى التقديران فى المجازية فالأكثر استعمالاً أولى بالتخريج عليه ك (مررت بزيد) و(مررت عليه) و إن كان قد جاء كما في قوله – تعالى –: "لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ" و "يَمُرُّونَ عَلَيْهَا"

ولقد أمرُّ على اللئيمِ يسُبُّني فمَضَيتُ ثَمَّ قلتُ: لا يعنيني

إلا أن مررت به أكثر، فكان أولى بتقديره أصلاً. (١٤)

ومن ذلك ما ذكره أبو حيان عند تفسير قوله – تعالى –: "وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ". [١٥] قائلا: "يتعدي بالباء وإلى والباء أكثر استعمالاً، وعدل إلى؛ لأنها إذا عديت بالباء احتملت معنيين أحدهما الانفراد والثانى السخرية". [١٦]

فهو يشير إلى أن الفعل "خلا" الأصل فيه أن يتعدى بالباء؛ لأنها أكثر استعمالاً وحين يتعدى بغير الباء يكون على غير الأصل. و لعل الاستدلال بهذين النصين ما يؤكد ما أشرتُ إليه آنفاً من ذهاب بعض العلماء إلى القول بأصالة تعدي الفعل بحرف ما حين يشيع تعديه به و نيابته عنه حين تقل تعديته بحرف آخر. ولا أدري على أي أساس اعتمد هؤلاء العلماء فى الذهاب إلى هذا القول؟ خاصة بأننا على يقين في أن القول "بأصالة تعدي الفعل بحرف لكثرة وروده، و نيابته عن الآخر لقلة التعدي لا يمكن التسليم به إلا فى ضوء دراسةٍ لتأريخ الألفاظ ونشأتها وتطورها وإحصاء دقيق لاستعمالاتها فى عصور الاستشهاد وهو ما لم يتيسر بعد لهذه اللغة". [١٧]

وفى ضوء ما تقدم ليس لدينا الدليل القاطع على أن الفعل حين تكثر وتشيع تعديته بحرف ما تكون تعديته به أصلية، وحين تقل تعديته بحرف آخر تكون تعديته جارية على خلاف الأصل، بل على العكس من ذلك؛ لأن بعض الأفعال حين نتتبع تعديتها فى القرآن الكريم نجدها لا تطرد مع ما ذهبوا إليه، فهذا فعل المرور الذى قيل فيه إن الأصل فيه أن يعدى بالباء لكثرة تعديته به، وإذا ورد متعدياً بغيرها كان جارياً على خلاف الأصل. و بتتبع مواطن وروده فى القرآن الكريم نجده ورد متعدياً بعلى في أربعة مواضع، و بالباء فى ثلاثة مواضع. [١٨]

أو ليس هذا وحده كافيا فى نفى ما ذهب إليه بعض العلماء الذين قالوا بما أشرنا إليه أنفاً! وإسقاطه كلية؛ لأنه ليس لديهم الدليل المقنع على صحة رأيهم.

ولنبدأ الأن فى بيان مفهوم التضمين وغرضه عند النحاة والبيانيين لنرى حقيقة الخلاف بينهما، وما إذا كان هذا الخلاف شكلياً أو جوهرياً لننطلق بعد ذلك إلى مناقشة التضمين، من حيث وفاؤه باستجلاء أسرار الحروف، فى هذا اللسان و خاصة فى معجزته الكبرى.

التضمين في مفهوم النحاة

يفسره قول ابن هشام: "قد يشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه، ويسمى ذلك تضميناً، وفائدته أن تؤدى كلمة مؤدى كلمتين". [١٩]

و لم يسلم هذا التعريف من الاعتراض عليه، فقال الأمير فى حاشيته على المغني: "قوله: يشربون لفظاً معنى لفظ، ظاهر فى تغاير المعنيين، فلا يشمل نحو "وَقَدْ أَحْسَنَ بِي" أي لطف، فإن

اللطف و الإحسان واحد، فالأولى أن التضمين إلحاق مادة بأخرى لتضمنها معناها، و لو فى الجملة، أعنى باتحاد أو تناسب". (٢٠)

فإشراب اللفظ معنى لفظ آخر، أو إلحاقه به لمناسبة يدل على أن المعنى المضمن من قبيل المجاز؛ لأنه مدلول عليه بغير لفظه الموضوع له، و يدل كذلك على أنه مقصود أصالة للوفاء بغرض المتكلم من الإشراب أو الإلحاق، ولولا اشتراط أداء الكلمة لمعنييها الحقيقي والمجازى، لما كان هناك خلاف حول مجازية التضمين، و لا نحصر الخلاف فى نوع التجوز، أما وقد اشترط النحاة هذا الشرط الذي يجمع بين حقيقة اللفظ، و ما استعمل فيه، فلا بد أن يكون للبيانيين موقف آخر، بحكم أنهم يرفضون الجمع بين الحقيقة و المجاز. و هذا – فيما اعتقد – هو الدافع إلى القول بأن هناك تضميناً نحوياً وآخر بيانياً، مع اتفاقهما فى الغرض من التضمين، وهو إعطاء مجموع المعنيين، يقول الدسوقي فى حاشية على المغني: "قوله أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين، ظاهر فى أن الكلمة تستعمل في حقيقتها و مجازها، ألا ترى أن الفعل من قوله – تعالى –: "لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ" ضمن معنى يمتنعون من نسائهم بالحلف، وليس حقيقة الإيلاء إلا الحلف، فاستعماله فى الامتناع من وطئ المرأة إنما هو بطريق المجاز، من باب إطلاق السبب على المسبب، فقد أطلق فعل الإيلاء مراداً به ذانك المعنيان جميعاً، و ذلك جمع بين الحقيقة والمجاز بلا شك، و هو أى الجمع المذكور إنما يتأتى على قول الأصوليين: "إن قرينة المجاز لا يشترط أن تكون مانعة". (٢١)

من هنا كان منشاء الخلاف، حيث أن قرينة المجاز عند البيانيين تمنع إرادة المعنى الحقيقى، و قصد الحقيقة فى التضمين مانعة من المجاز فى عرفهم، فلا بد أن يكون للتضمين مفهوم آخر، لا يرد عليه الجمع بين الحقيقة و المجاز.

والذى يظهر لى من تتبع أقوال اللغويين والنحاة، أن فائدة التضمين التى أشار إليها صاحب المغنى، لم ترد فى كلام قدامى النحاة ممن ينسب إليهم القول بالتضمين أو ما يؤدى مؤاده، و ظاهر كلام ابن جنى في الخصائص، و البطليوسى فى الاقتضاب، و غيرهما، يدل على التجوز فى الفعل، وصرفه عن معناه الحقيقى، بقرينة الحرف الذى تعدى إليه، وليس مراداً منه كلا معنييه الحقيقى والمجازي كما ذهب إليه المتأخرون من النحاة.

وقد تدل أقوال ابن جنى على أن الفعل المذكور مستعمل فى معنى الفعل المتروك، مدلول عليه بالحرف الذي من شأنه أن يتعدى به، و هذا نص من الاقتضاب يتضح منه ما يؤكد وجهة نظرنا. يقول البطليوسى: "و أنت لا تقول: رفث إلى المرأة، إنما تقول رفث بها، أو رفث معها، و لكن لما كان

الرفث بمعنى الإفضاء، و كان الإفضاء يتعدى بإلى، كقولك أفضى إلى الشيئ، أجرى الرفث مجراه لفظاً، لموافقته له معنى. و كذلك قول دوسَرُ بن ذُهيل القُريعِيّ:

إذا ما امرُؤ وَلَّى علَّي بُودِّه وأدبر لم يَصدُر بإدبارِه وُدِّى

إنما عدى فيه ولَّى بعلى، و كان القياس أن يعديها بعن؛ لأنه إذا ولى عنه بوده، فقد ضن عليه وبخل، فأجرى التولى بالود مجرى الضنانة و البخل، أو مجرى السخط، لأن توليه عنه بوده لا يكون إلا عن سخط عليه". (٢٢)

فعباراته "أجرى الرفث مجراه لفظاً" و"فأجرى التولى بالود مجرى الضنانة والبخل" دالة على أن الفعل مستعمل فيما هو بمعناه، وقوله: "لأن توليه عنه بوده لا يكون إلا عن سخط عليه" كشف عن علاقة التجوز بإطلاق لفظ المسبب وإرادة السبب. وإذا كان ابن جنى لم يصرح بلفظ المجاز فيما نقلناه عنه، فإنه عبر بالتوسع، وهو مصطلح مشهور فى الدلالة على التجوز، يرد كثيرا فى كلام اللغويين و النحاة.

على أن البطليوسى حين نقل نص ابن جنى صرح فيه بلفظ المجاز ولا أدرى إن كان ذلك قد سقط من أصل النسخة المطبوعة للخصائص أم أنه إضافة من البطليوسى أوضح بها مراد ابن جنى، قال فى الاقتضاب: "ولم أر فيه للبصريين أحسن من قول ذكره ابن جنى فى الخصائص، وأنا أورده فى هذا الموضع، وأعضد بما يشاكله من الاحتجاج المقنع إن شاء الله – تعالى – "اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف الجر، والثانى بحرف جر آخر، فإن العرب قد تتسع، فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه مجازاً، وإيذاناً بأن هذا الفعل فى معنى ذلك الآخر". (٢٣)

وهو صريح فى أن هذا التوسع من قبيل التجوز فى الفعل، والحرف هو القرينة الدالة عليه.

أما التضمين البيانى فهو من مجاز الحذف؛ لأنه كما يقول الصبان: "تقدير حال يناسبها المعمول بعدها، لكونها تتعدى إليه على الوجه الذى وقع عليه ذلك المعمول، ولا تناسب العامل قبلها، لكونه لا يتعدى إلى ذلك المعمول على الوجه المذكور، و هو قياسي اتفاقاً، لكونه من حذف العامل لدليل هذا ما درج عليه السعد ومتابعوه". (٢٤)

ويبسط السيد الشريف وجهة نظر البيانيين هذه عند قوله – تعالى – "الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ" (٢٥) فيقول: "والتضمين: أن يقصد بلفظ فعل معناه الحقيقى، ويلاحظ معه معنى فعل آخر يناسبه، ويدل عليه بذكر شيء من متعلقاته، كقولك: أحمد إليك فلان، لاحظت فيه مع الحمد معنى الإنهاء، ودللت عليه بذكر صلته، أعنى إلى، أي أنهى حمده إليك، وفائدة التضمين إعطاء مجموع المعنيين، فالفعلان مقصودان معا قصداً وتبعاً، قال المصنف: من شأنهم أنهم يضمنون الفعل معنى فعل آخر،

فيجرونه مجراه، فيقولون: هيجنى شوقاً معدى إلى مفعولين بنفسه، وإن كان هو يتعدى إلى الثانى بإلى، يقال: هيجه إلى كذا، لتضمنه معنى ذكر.

وقال ابن جني: لو جمعت تضمينات العرب لاجتمعت مجلدات. فإن قلت: اللفظ إذا كان مستعملاً في المعنيين معاً كان جمعاً بين الحقيقة والمجاز، وإن كان مستعملاً في أحدهما، لم يقصد به الآخر فلا تضمين؟ قلت: هو مستعمل فى معناه الحقيقي فقط، والمعنى الآخر مراد بلفظ محذوف يدل عليه ذكر ما هو من متعلقاته، فتارة يجعل المذكور أصلاً في الكلام، والمحذوف حالاً، كما في قوله – تعالى – "وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ" كأنه قيل، ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم، وتارة بعكس، فيجعل المحذوف أصلاً والمذكور مفعولاً، كما مر من المثال، أو حالاً كما يشير إليه قوله: أى يعترفون به مؤمنين، وإلا لم يكن تضميناً، بل مجازاً عن الاعتراف، فإن قلت: إذا كان المعنى الآخر مدلولاً عليه بلفظ محذوف لم يكن في ضمن المذكور، فكيف قيل إنه مضمن إياه؟ قلت: لما كان مناسبة المعنى للمذكور بمعونة ذكر صلته قرينة على اعتباره جعل كأنه في ضمنه". (٢٦)

وبتأمل ما ذكره السيد لا نجد بين النحاة والبيانيين خلافاً جوهرياً، إذ أن الفعل عندهما ملاحظ معه معنى فعل آخر، مدلول عليه بالمخالفة فى التعدى أو اللزوم، واللفظ مستعمل فى معناه الحقيقى وفي معنى ما تضمنه، والفائدة هى إعطاء المعنيين، والفرق الوحيد هو فرار البيانيين من الجمع بين الحقيقة والمجاز إلى جعل المعنى المضمن محذوفاً مدلولاً عليه بما هو من متعلقاته، مستهدين في ذلك بتأويلات العلامة الزمخشرى وهو عمدة القائلين به من البيانيين ويظهر من تأويلاته تقدير حال غالباً، فصار ذلك علماً على مذهبه الذى يخالف فى اعتقادهم طريقة النحاة في جعل الفعل دالا على المعنيين معا. وأحسب أن فهم ذلك من العلامة الزمخشرى واعتبار طريقته فى التضمين مغايرة لطرق النحاة حتى بعد بذلك رائد التضمين البياني أمر يستبعده من يتتبع تأويلاته في كشافه.

وقد أصاب ابن كمال باشا فيما نقله عنه الصبان: "الحق أن التضمين البيانى هو التضمين النحوى، وإنما جاء الوهم للسعد من عبارة الكشاف، حيث قدر خارجين عن أمر ربهم، (٢٧) فتوهم أنه تقدير لعامل آخر، وليس كذلك، بل هو تسفير للفعل المضمن". (٢٨)

وحسبنا أن تكون الغاية من التضمين عند النحويين هى ذات الغاية التى يحققها التضمين البيانى كما أكده بحث التضمين فى مجلة المجمع اللغوى "والتحقيق يسوى بين التضمين البيانى والنحوي من حيث الإفادة العربية". (٢٩)

وحين نتتبع العلامة الزمخشرى في كشافه لا نجد ما يدل على مخالفته للنحاة، لا في مفهوم التضمين، ولا فى طريقة التأويل، بل إننى أقول إن التضمين سرى إلى الكشاف والبحث البلاغى تبعا له من حقل الدراسات النحوية.

فلو أن البيانيين من المتأخرين اختطوا لأنفسهم منهجاً فى التضمين يتفق وقواعد صناعتهم يغاير ما عند النحويين، ونسبوه إلى أنفسهم ما كان عليهم من حرج، أما أن ينسبوا ذلك إلى العلامة الزمخشرى، فهذا ما استبان لنا التجاوز فيه من خلال نصوص لا تقبل الجدل.

ونبدأ الآن مناقشة التضمين باعتبار اتفاق النحاة والبلاغيين حول الغرض منه ودواعي القول به حتى وإن اختلفت الطريقة فى إجرائه ومناقشتنا تدور حول أسئلة ثلاثة، نتلمس لها إجابة، وهى: هل يلزم في التضمين أن يكون اللفظ مستعملاً فى معنييه: الحقيقى والمتضمن؟ وهل هو مجاز؟ ومن أي أنواعه؟ وأخيرا ما هو الأهم لهذه الدراسة، هل التضمين واف بالغرض من الكشف عن أسرار استخدام الحروف في لغة العرب، وفى نظم القرآن بوجه خاص؟

ونبدأ بالسؤال الأول، وفي الإجابة عليه أقول: إن تأدية الكلمة المضمنة لمعناها ومعنى ما تضمنته، هو قول المتأخرين من النحاة وليس في كلام المتقدمين ما يشهد له، بل في كلامهم ما يشهد عليه. يقول البطليوسى: "و أنشد لابن أحمر: [من الطويل]

تقول وقد عاليتُ بالكُور فوقها أيُسعْى فلا يَروَى إليَّ ابن أحمرا (٣٠)

و قال: معناه منى".

قال المفسر: هذا من مواضع "من" وجاز استعمال "إلى" ها هنا، لأن الري من الماء، ونحوه لا يكون إلا عن ظمأ إليه. فلما كان الظمأ هو السبب الداعي إلى الري، استعمل الحرف الذي يتعدى به أحد الضدين مكان الحرف الذى يتعدى به ضده، كاستعمالهم "على" التى يتعدى بها السخط، مكان التى يتعدى بها الرضا فى قول القحيف:

إذا رضيت عليَّ بنوقشير لعمر الله أعجَبَنى رضاها (٣١)

فالري محمول على الظمأ، والرضا محمول على السخط، وتعدى الفعل بما تعدى إليه ضده حملاً عليه، فهل يمكن أن يقال إن الكلمة فى مثل هذا مستعملة فى المعنى وضده؟ هذا ما لا سبيل إليه، وإنما هو من قبيل المجاز المرسل، الذى أطلق فيه الري، وأريد الظمأ، أي من إطلاق المسبب وإرادة السبب، ومن المشاكلة فى حمل الرضا على السخط.

أما القول بأن فائدة التضمين فى تأدية الكلمة مؤدى كلمتين وإعطاء مجموع المعنيين، وهو خير من إعطاء معنى واحد، فليس بمستوجب أن يكن اللفظ مستعملاً فى كلا معنييه؛ لأن اللفظ المستعمل

فى غيره مجازاً، يعطى أيضاً مجموع المعنيين، دون أن يكون مستعملاً في معنييه الحقيقى والمجازى، وهذا نص كلام الإمام عبد القاهر الجرجانى فى بيان الغرض من الاستعارة وهو أداؤها عدة معان، مع أنها مستعملة فى المعنى المنقول إليه وحده "ألا ترى أنك تفيد بالاسم الواحد الموصوف والصفة والتشبيه والمبالغة، لأنك تفيد بقولك: "رأيت أسداً" أنك رأيت شجاعاً شبيها بالأسد، وأن شبهه به فى الشجاعة على أتم ما يكون وأبلغه، حتى إنه لا ينقص عن الأسد فيها". (٣٢)

فالغرض الذى يراد من التضمين وهو إعطاء مجموع المعنيين يضيع إذا ما جعلت الكلمة مجازاً بالاستعارة، أو مجازاً مرسلاً، وذلك يخرجنا من الاصطدام بالجمع بين الحقيقة والمجاز، واللجؤ إلى القول بتضمين نحوي وآخر بياني.

والإجابة على السؤال الثاني: هل التضمين مجاز؟ ومن أي أنواعه؟ تقتضى أن نلم بما قيل فى ذلك، وما أكثر ما قيل! وقد جمع بحث التضمين فى مجلة المجمع اللغوى الأراء، وحصرها في ثمانية، وأضاف إليها تاسعاً، وهو ما أنقله بتصرف طلباً للاختصار: الأول: أنه مجاز مرسل؛ لأن اللفظ استعمل فى غير معناه لعلاقة وقرينة، وهو المفهوم من كلام ابن جنى ومن كلام ابن هشام.

الثانى: أن فيه جمعاً بين الحقيقة والمجاز، ولكن بتأويل أن الفعل المذكور فى التركيب دل على معناه الحقيقى، وعلى المعنى الملحوظ بطريق اللزوم، وذكر القرينة.

الثالث: أن الفعل المذكور فى التركيب مستعمل في حقيقته، لم يشرب معنى غيره، ولكن مع حذف حال مأخوذة من الفعل الآخر المناسب، بمعونة القرينة اللفظية.

الرابع: أن اللفظ المذكور مستعمل فى معناه الحقيقى، ولكنه مستتبع معنى آخر يناسبه من غير أن يستعمل هو فيه، ومن غير أن يستعمل له لفظ آخر، فيكون الكلام من باب الحقيقة التى قصد منها معنى آخر يناسبها، ويتبعها فى الإرادة.

الخامس: أن المعنيين مرادان على طريق الكناية، فيراد المعنى الأصلي، توصلاً إلى المعنى المقصود، ولا حاجة إلى التقدير إلا لتصوير المعنى.

السادس: أن المعنيين مرادان على طريق عموم المجاز.

السابع: أنه مجاز عقلي في النسبة غير التامة، أى: في النسبة بين الفعل ومتعلقاته.

الثامن: أنه نوع مستقل من أركان الكلام العربى، وقسم رابع للحقيقة والمجاز.

التاسع: طرد الباب على التوسع فى الحرف. (٣٣)

وإذا استبعدنا القول التاسع؛ لأنه ينقل التجوز إلى الحرف، وحديثنا عن التضمين فى الفعل أو الاسم، بقى لنا ثمانية أقوال، انبنى معظمها على الخلاف المزعوم بين النحاة والبيانيين، و قد عرفنا منشأه ورددنا البياني إلى النحوي.

كما انبنى بعضها على القول باستعمال الكلمة في معنييها الحقيقى والمجازى، وهو ما قلت إنه لا ضرورة إليه، ولا يسلم فى نظرى من هذه الآراء إلا أولها، وهو المستقى من كلام ابن جنى و قد يغنينا عن جميع الخلافات والآراء في التضمين لو اتبعنا مذهبه في جعل الكلمة دالة على ما استعملت فيه وحده، على أنه مجاز بالاستعارة إن وجدت علاقة المشابهة، أو مجاز مرسل، وعلاقاته واضحة لا تكلف فيها.

وعليه فإننى أستحسن فى تعريف التضمين ما قاله السيوطى فى معترك الأقران: "إيقاع لفظ موقع غيره، لتضمنه معناه، و هو نوع من المجاز". (٣٤) وهو صريح فى أن اللفظ مستعمل فى معنى غيره لعلاقة هى المناسبة فى المعنى.

ثم إن مجمع اللغة العربية حين انتهى فى بحثه إلى قياسية التضمين اشترط شروطاً ثلاثة لصحة هذا القياس، وهي تحقق المناسبة بين الفعلين، ووجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر، وأن يكون هناك غرض بلاغي يهدف إليه، وتلك هي شروط كل مجاز "إذ كان روح المجاز منبعثاً متفشيا في أكثر الأقوال التى قيلت فى تخريج التضمين". (٣٥)

ولا مانع أن أضع بين يدي القارئ الآن شاهدا من الذكر الحكيم، وما قاله فيها المفسرون من تضمين الاسم أو الفعل معنى اسم أو فعل آخر، لنرى هل استطاع التضمين الكشف عن أسرار النظم فى العدول من تعديه الكلمة بحرفها المعهود إلى حرف آخر، ومن خلال ذلك سيتضح ما إذا كان التضمين ضرباً من التأويل لتصحيح التعدية أو اللزوم، أو إضاءة لاستكشاف مواطن الجمال، وضروب الإعجاز فى الذكر الحكيم.

قال – تعالى – فى وصف المنافقين اليهود: "وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَا بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ قَالُوا أَتُحَدِّثُونَهُمْ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَاجُّوكُمْ بِهِ عِنْدَ رَبِّكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُون". (٣٦)

شاع في "خلا" تعديه بالباء. فيقال، خلا به، إذا انفرد به، فلم عدى الفعل هنا بإلى؟ يجيب أبو حيان: "و"إلى" قيل بمعنى "مع" أي وإذا خلا بعضهم مع بعض، والأجود أن يضمن "خلا" معنى فعل يعدى بإلى، أى انضوى إلى بعض، أو استكان، أو ما أشبهه؛ لأن تضمين الأفعال أولى من تضمين الحروف". (٣٧)

أراد أبو حيان الفرار من القول بنيابة الحروف بعضها عن بعض، إلى القول بتضمين "خلا" معنى انضوى أو استكان، ولا أرى للانضواء والاستكانة هنا من دواعي النظم ما يتطلبه، سوى إيجاد

سبيل للخروج عن المألوف فى تعدي الفعل، فعل هم كانوا منافقين من اليهود خارج لواء رفاقهم ممن انفردوا بهم حتى ينضووا إليهم؟ وأي استكانة هذه وهم يقومون بعمل جليل لخدمة أهدافهم من المكر بالمسلمين والكيد لهم؟ إن ذلك لا يفهم إلا على وجه واحد و هو أن يكونوا صادقين فى قولهم آمنا ثم خُلّوهم بإخوانهم بعد ذلك ردة عن هذا الإيمان، مما يستدعى الاعتذار والاستكانة وهو ما لا يقبله السياق.

لسنا بحاجة إلى أن تكون إلى بمعنى مع، ولا نحن بحاجة إلى تضمين الفعل معنى الانضواء والاستكانة، ونحن مع ذلك واجدون للنظم الكريم سراً فى إيثار حرف الانتهاء، وهو ما يتضح من المقابلة بين قوله – تعالى – "وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا" وبين قوله "وَإِذَا خَلَا بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ" حيث عبر فى جانب المؤمنين باللقاء، ليدل على أن لقاءهم بهم كان عرضا ومصادفة، وأن ادعاءهم الإيمان كان أشبه بجواز مرور وصولا إلى غايتهم فى الانفراد برفاقهم، وحضور اجتماعات منظمة، أعدت لتدبير شؤنهم ومراجعة مواقفهم، وتجميع صفوفهم لرسم سياساتهم بصورة سرية بعيداً عن أعين المسلمين، يدلك على ذلك أنهم لم يتلاوموا على ادعائهم الإيمان، وكأن ذلك أمر متفق عليه بينهم لتضليل المؤمنين، والتعرف على أخبارهم بواسطة هذا الادعاء، وإنما كان التلاؤم فيما تحدثوا إلى المؤمنين عن معارفهم الخاصة، وما حسبوه سرا من أسرار عقيدتهم، لا ينبغي إطلاع المؤمنين عليه، هذا ما قال المترجمون للقرآن الكريم في ترجمة هذه الآية القرآنية "هؤلاء إذا لقوا الذين آمنوا قالوا بلسانهم: آمنا بدينكم ورسولكم المبشَّر به في التوراة، وإذا خلا بعض هؤلاء المنافقين من اليهود إلى بعض قالوا فى إنكار: أتحدثون المؤمنين بما بيّن الله لكم فى التوراة من أمر محمد، لتكون لهم الحجة عليكم عند ربكم يوم القيامة؟ أفلا تفهمون فتحذروا؟ ". (٣٨)

فحرف الانتهاء يشير إلى أنهم كانوا ماضين إلى غايتهم في لقاء يضمهم مع أبناء ملتهم للتشاور والكيد للمسلمين، وما كان لقاؤهم بالمؤمنين إلا عرضا وتمويها، لا غاية وهدفاً.

وكذلك قوله – تعالى – في نهاية قصة قوم لوط – عليه السلام –: "وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَرًا فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُجْرِمِينَ" (٣٩) .

يقول أبو حيّان: "ضمن أمطرنا معنى أرسلنا فلذلك عداه بعلى" (٤٠) .

فانظر كيف تفقد الاستعارة في الفعل أمطرنا بجهتها، وما تصوره من كثافة الحجارة وتتابعها، حين يضمن معنى أرسل، وكيف يفقد النظم تلاؤم الفعل مع "مطراً" وما يثيره في نفس المتلقي بتنكيره من الدلالة على تعظيم ما أمطروه به، وكونه عذاباً فريداً في نوعه، وهو السر الذي عدل فيه النظم هنا إلى المجاز "مطرا" بدلاً من الحقيقة التي جاءت في قوله – تعالى –: "فَجَعَلْنَا عَالِيَهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ حِجَارَةً مِنْ سِجِّيلٍ" (٤١) .

أما العدول عن تعدية الفعل بنفسه بأن يقال: أمطرناهم مطراً، إلى تعديته بحرف الاستعلاء فذلك لتكتمل الصورة التي رسمها القرآن لهول ما أصابهم من العذاب، وما صبّه الله عليهم من السماء، بما يشيعه حرف الاستعلاء من وطأة العقاب وشدته، وليصرف النظر ابتداء عن المطر الذي ينزله الله رحمة بعباده، إلى المطر الذي يصب معه رمل غضبه وانتقامه، فلو قال: وأمطرناهم، لما كان فيه دليل على أنه العذاب، ولاحتاج إلى قرائن أخرى تدل عليه.

بخلاف "على" التي تشير إلى أنه المطر المهلك المدمر، كما عدل من: دمرناهم إلى دمر عليهم في قوله – تعالى –: "دَمَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ" (٤٢).

قارن هذا القول بالتضمين مع ما قاله العلامة الزمخشرى فى سر إيثار اللام من قوله – تعالى –: "أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ". (٤٣) حين لم يكن هناك مجال للقول بالتضمين، وكيف استشف منها معنى أدبياً خلاباً على حد تعبير الدكتور محمد محمد أبو موسى فرقاً بين قوله "أكان للناس" وقولك: أكان عند الناس، يقول العلامة الزمخشرى: "فإن قلت: فما معنى اللام فى قوله: "أكان للناس عجبا؟ وما الفرق بينه وبين قولك، كان عند الناس عجبا؟ قلت: معناه أنهم جعلوه لهم أعجوبة يتعجبون منها، ونصبوه علماً لهم يوجهون نحوه استهزاءهم وإنكارهم، وليس في "عند الناس" هذا المعنى". (٤٤)

و لعلى بذلك أقترب مما قاله أحد الباحثين المحدثين "ويبدو لي أن مسألة التضمين لا أساس لها، لأنه لا دليل عليها، ولا حجة لأصحابها، وأحسب أن من اندرج تحتها من شواهد يؤول إلى جهة من جهتين، إما أن تكون هذه الشواهد مقحمة فى باب التضمين إقحاماً، وإما أن تندرج تحت مبحث دلالات الألفاظ".(٤٥)

وخلاصة القول أن التضمين يصرف الاهتمام عن تدبر أسرار الحروف، وهو عاجز عن الوفاء بأغراض النظم ودواعيه، وليس فيه أكثر من محاولة تصحيح التعدى بحرف ليس من شأن الفعل أو الاسم التعدى به، وذلك ما يجب أن لا نقف عنده ونحن نتوخى أسرار الإعجاز فى النظم القرآني، كما أن القول باستعارة الحروف واستفراغ الجهد في تطبيق قواعد الصناعة، وهل هى استعارة تبعية أو مكنية؟ وهل الاستعارة فى الحرف أو فى مدخوله هو كذلك مما يحول بيننا بين البحث عن أغراض النظم وأسرار وقوع الحرف موقع غيره.

وما أحرانا أن نعتبره من خروج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر، فإذا خولف الظاهر فى التعدى بحرف من شأن الكلمة أن لا تتعدى به، فهذا خروج عن مقتضى ظاهر الكلام، وعلينا أن نبحث عن دواعيه وأغراضه، وهذا في حسبانى أجدى على الدراسات البيانية، وأنفع فى الوقوف على أسرار الإعجاز فى القرآن الكريم.

نتائج البحث:

من خلال كتابة المقال توصلت إلى عدة نتائج، أهمها:

١- أن حروف الجر بتنوع معانيها حين تدخل على الفعل تستطيع قلب دلالاته إلى النقيض فيصبح للفعل الواحد معان متعددة بسبب اختلاف دلالة حرف الجر الذى تعدى به الفعل.

٢- أن القرآن الكريم حين يؤثر تعدية الفعل بحرف ما من حروف الجر فى موضع بعينه يكون هذا الحرف قادراً على الوفاء بمقاصد القرآن الكريم بحيث لا يستطيع غيره من حروف الجر أن ينهض بما يؤديه ذلك الحرف.

٣- ذهب بعض العلماء إلى القول بأصالة تعدي الفعل بحرف حين يشيع تعديه به ونيابته عنه حين تقل تعديته بحرف آخر.

٤- لا يوجد بين النحاة و البيانين خلاف جوهري فى التضمين، إذ أن الفعل عندهما ملاحظ معه معنى فعل آخر، مدلول عليه بالمخالفة فى التعدى أو اللزوم، و اللفظ مستعمل فى معناه الحقيقى و فى معنى ما تضمنه، و الفائدة هى إعطاء المعنيين.

٥- بعد تتبع فى الكشاف للعلامة الزمخشرى لم نجد ما يدل على مخالفته للنحاة، لا فى مفهوم التضمين، و لا فى طريقة التأويل، بل التضمين سرى إلى الكشاف و البحث البلاغى تبعا له من حقل الدراسات النحوية.

٦- التضمين مجاز مرسل؛ لأن اللفظ استعمل فى غير معناه لعلاقة و قرينة.

٧- التضمين يصرف الاهتمام عن تدبر أسرار الحروف، وهو عاجز عن الوفاء بأغراض النظم و دواعيه، و ليس فيه أكثر من محاولة تصحيح التعدى بحرف ليس من شأن الفعل أو الاسم التعدى به.

٨- من المناسب أن نعتبر تعدية الفعل أو الاسم بحرف ليس من شأنهما التعدى به من خروج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر، وعلينا أن نبحث عن دواعيه وأغراضه.

٩- لتعدية الفعل بحروف الجر فى البيان القرآنى أهمية عظمى وأثر كبير في إبراز مقاصد التعبير القرآنى.

١٠- أن الفعل حين يعدى فى القرآن الكريم بحروف الجر المتعددة يكتسب معها الفعل من الدلالات التى تتنوع بتنوع معانى حروف الجر الداخلة عليه.

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International Licence.

الهوامش:

١- مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني، تحقيق: عدنان صفوان داوودي، الطبعة الثانية، عام ١٩٩٨، دار القلم، دمشق، صـ ٣٥٨.

Mufrdāt al-fāẓ al-qurʾān, Al-rāġb al-Aaṣfhānī, tḥqīq: ʿdnān ṣfwān dāwudī, 2nd edition, 1998, Al-Qalam House, Demishq, P. 358.

٢- سورة يونس، الآية: ٥٤. Surah Younas, 54.

٣- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: يوسف الحمادي، الطبعة الأولى، (ب.ت)، مكتبة مصر- القاهرة- مصر، جـ ٢، صـ٢٤٦ .

Al-kšhāf an ḥqāʾiq al-tnzīl ūʿīūn al-ʾaqāwyl fī ūğūh al-tʾawyl, Muḥammad bin omar Al-zamkẖšhrī, tḥqīq: Yīūsf al-ḥmādī, 1st edition, Egypt library, Cairo, Egypt, V. 2, P.246.

٤- سورة الأعراف، الآية: ١٠٣. Surah Al-Araf, 103.

٥- سورة الإسراء، الآية: ٥. Surah Al-Isra, 5

٦- التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، الطبعة الأولى، عام ١٩٨٤ م، الدار التونسية للنشر، تونس، ج ١٥، ص ٣٠.

Al-Taḥrīr wāltnwyr, al-Tāhr bn ʿāšūr, 1st edition, 1984, Tounus House for Publication, tūns, V15, P30

٧- سورة البقرة، الآية: ١٤٧. Surah Al-Baqarah, 147

٨- سورة يونس، الآية: ٧٥. Surah Younas, 75

٩- سورة الجمعة، الآية: ٢. Surah Al-Jummah, 2

١٠- من أسرار حروف الجر فى الذكر الحكيم، الدكتور محمد الأمين الخضرى، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م، مكتبة وهبة، القاهرة – مصر، ص ١٤٦.

Men Asrār ḥrūf al-ğar fi al-ḏkr al-ḥkīm, Dr. Muḥammad Al-ʾamīn al-ḫḍri, 1st edition, 1409h. Wahbah Library, Ciro, Egypt, P 146.

١١- من أسرار حروف الجر فى الذكر الحكيم، ص١٢. Men Asrār ḥrūf al-ğar fi al-ḏkr al-ḥkīm, P12.

١٢- الجنى الداني فى حروف المعاني، محمد بن الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباو، الطبعة الأولى، عام ١٩٨٣م، دار الآفاق الحديثة، بيروت – لبنان، ص ٤٦.

Al-ğeni Al-dānī fi ḥrūf al-mʿānī, Muḥammad bin al-ḥasan bin qāsm Al-mrādī, tḥqīq: al-dktūr fẖr al-dīn qbāū, 1st edition, 1983, Lates Afaq House, bīrūt – lbnān, P46.

١٣- الكشاف، ج ١، ص ٣٣٨. Al-Kashaf, V1, P338.

١٤- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: الدكتور مازن مبارك وآخرون. الطبعة الخامسة، عام ١٩٧٩م، دار الفكر، بيروت – لبنان، ص ١٣٨ .

Muġhni Al-lbīb aan kutub Al-Aaʿārīb, abn hšām al-ʾanṣārī, tḥqīq: Dr. māzen mubārak ūʾāẖrūn. 5th edition, 1979, Al-Fiker House, bīrūt – lbnān, P138.

١٥- سورة البقرة، الآية: ١٤. Surah Al-Baqarah, 14

١٦- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسى، الطبعة الثانية، عام ١٩٧٣م، دار الفكر، بيروت – لبنان، ج ١، ص ٦٨.

Al-baḥr ul-muḥīṭ, Abū ḥīyān Al-aandlsi, 2nd edition, 1973, Al-Fiker House, bīrūt – lbnān, V 1, P68.

١٧- من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم، ص ١٩٧.

Men Asrār ḥrūf al-ğr fī al-ḏkr al-ḥkīm, P 197.

١٨- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولى، عام ١٩٨٤م، المكتبة الإسلامية، استانبول - تركيا، ص ٦٦٤.

Al-mʿğm Al-mufahers lʾalfāẓ al-qurʾān al-krīm, Muḥammad fuʾād ʿbd al-bāqī, 1st edition, 1984, Islamic Library, Istānbūl - Turkey, P 664.

١٩- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، ج ٢، ص١٩٣. Muġhni Al-lbīb An ketab al-Aaʿārīb, V2, P193.

٢٠- حاشية الأمير على المغني، الأمير محمد بن محمد، الطبعة الأولى، ب – ت، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة – مصر، ج ٢، ص١٩٣.

ḥaāšhīẗ al-Aamīre ala al-mġnī, al-aamīr muḥammad bin Muḥammad, 1st edition, dār iḥīāʾ al-ktb al-ʿrbīẗ, Cairo- Egypt, V 2, P193.

٢١- حاشية الدسوقى على المغني، مصطفى محمد عرفة، الطبعة الأولى، ب – ت، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة – مصر، ج ٢، ص ٣٠٥ .

Hāšhīẗ Al-dsūqi ala al-muġhnī, muṣaṭfa muḥammad arfẗah, 1st edition, , dār iḥīāʾ al-ktb al-ʿrbīẗ, Cairo- Egypt, V 2, P 305.

٢٢- الاقتضاب فى شرح أدب الكتاب، عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي، تحقيق: مصطفي السقا ود.حامد عبدالحميد، الطبعة الأولى، عام ١٩٨٢ م، الهئية المصرية العامة للكتاب، القاهرة – مصر، ج ٢، ص ٢٦٦.

Al-āqtḍāb fi šrḥ adb al-ktāb, Abdāllh bn muḥammad bin al-sīd al-bṭlīūsī, tḥqīq: mṣṭfī al-sqā ūd.ḥāmd ʿbdālḥmīd, 1st edition, 1982, al-hʾīẗ al-mṣrīẗ al-ʿāmẗ llktāb, Cairo – Egypt, V2, P 266.

٢٣- المصدر السابق، ج ٢ ، ص ٢٦٤. Ibid, V2, P264.

٢٤- حاشية الصبان على شرح الأشمونى، محمد بن على الصبان، الطبعة الأولى، ب – ت، دار الفكر، بيروت – لبنان، ج ٢، ص ٩٥.

Hāšīẗ al-ṣbān ʿli šrḥ al-ʾašmūni, muḥammad bin ala Al-ṣbān, 1st edition, dār al-fkr, bīrūt – lbnān, V 2, P95.

٢٥- سورة البقرة، الآية: ٣. Surah Al-Baqarah, 3.

٢٦ - حاشية السيد الشريف على الكشاف، علي بن محمد بن علي، الطبعة الأولى، ب – ت، دار الفكر، بيروت – لبنان، ج ١، ص ١٢٦.

Hāšhīẗ al-sīyd Al-šhrīf ʿli al-kšāf, Ali bin muḥammad bin Alī, 1st edition, dār al-fkr, bīrūt – lbnān, V 1, P 126.

٢٧- يشير إلى تفسير العلامة الزمخشرى لقوله – تعالى – " فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ" ..

٢٨- حاشية الصبان على شرح الأشمونى، ج ٢، ص ٩٥. ḥāšīẗ al-ṣbān ʿli šrḥ al-ʾašmūni, V 2, P 95.

٢٩- مجلة المجمع الملكى بالقاهرة، العدد الأول، بحث في التضمين، ص١٨٢.

Mağlï al-mğmʿ al-maleki bālqāhrï, 1st voloum, bḥṯ fī al-tḍmīn, P182.

٣٠- يتحدث بلسان ناقته، عند ما رفع الرحل ليضعه فوقها، استعداداً ليسافر، فيقول عنها، ما باله لا يشبع من السفر فوقي.

٣١-أي إذا رضيت عني بنو قشير، سرّني رضاها.

٣٢-أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: أبو فهد محمود محمد شاكر، الطبعة الأولى، عام ١٩٩١ م، دار المدني جُدّة- المملكة العربية السعودية، ص ٢٣٩.

Asrār al-blāġï, ʿbd al-qāhr al-ğrğānī, tḥqīq: abū fhd mḥmūd mḥmd šākr, 1st edition, 1991, dār al-mdnī Jeddah- KSA, P239.

٣٣- من مجلة المجمع الملكى، العدد الأول، ص ١٨٨، ١٨٩ .

Min muğalï Al-mğmʿ al-mlki, 1st Volume, P188, 189 .

٣٤- معترك الأقران فى إعجاز القرآن، جلال الدين السيوطي، تحقيق: على محمد البجاوي، الطبعة الثانية، عام ١٩٦٩م، دار الفكر العربي، بيروت – لبنان، ج ١، ص ٣٩٨ .

Muʿtrk al-ʾaqrān fi iʿğāz al-qrʾān, ğlāl al-dīn al-sīūṭī, tḥqīq: ʿli mḥmd al-bğāwy, 2nd edition, 1969, dār al-fkr al-ʿrbī, bīrūt – lbnān, V1, P398 .

٣٥- مجلة المجمع الملكى، العدد الأول، ص ١٩٥. Min muğalï Al-mğmʿ al-mlki, 1st Volume, P195.

٣٦- سورة البقرة، الآية: ٧٦. Surah Al-Baqarah, 76.

٣٧- البحر المحيط، ج ١، ص ٢٧٣ . Al-Bahrul Muheet, V1, P273.

٣٨- التفسير المسير، نخبة من العلماء، الطبعة الرابعة، عام ٢٠١٢، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض- المملكة العربية السعودية، ص ١١.

Al-tfsīr al-msīr, nẖbï mn al-Elmāʾ, 4th Edition, 2012, mktbï al-mlk fhd al-ūṭnīï, al-rīāḍ-KSA, P 11.

٣٩ . سورة الأعراف، الآية: ٨٤ . Surah Al-Araaf, 84.

٤٠ . البحر المحيط، ج ٤، ص ٣٣٥ . Al-Bahrul Muheet, V4, P335.

٤١ . سورة الحجر، الآية: ٧٤ . Surah Al-Hajar, 74.

٤٢ . سورة محمد، الآية: ١٠ . Surah Muhammad, 10.

٤٣- البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشرى، الدكتور محمد محمد أبو موسى، الطبعة الثانية، عام ١٩٨٨م، مكتبة وهبة، القاهرة – مصر، ص ٢٩٧.

Al-blāġï al-qrʾānīï fī tfsīr al-zmẖšri, al-dktūr muḥammad muḥammad abū mūsi, 2nd edition, 1988, mktbï ūhbï, Cairo – Egypt, P297.

٤٤- الكشاف، ج ٢، ص ٢٢٤. Al-Kashaaf, V2, P224.

٤٥- تناوب حروف الجر فى لغة القرآن، د. محمد حسن عواد، الطبعة الأولى، عام ١٩٨٢ م، دار الفرقان للنشر والتوزيع ، عمان، ص ٥٨.

Tnāūb ḥrūf al-ğr fi lġï al-qrʾān, d. mḥmd ḥsn ʿwād, 1st edition, 1982, dār al-frqān llnšr wāltūzīʿ , Omān, P 58.